

Analyzing current and future direction of non-oil primary balance: Case Study of Iraq
Using Exponential Smoothing model

تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للرصيد الاساسي غير النفطي في العراق

(دراسة تطبيقية باستعمال نموذج التمهيد الاسي)

م.د. مهند عزيز محمد الشلال/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة نورو/ muhoond@yahoo.com

م.م. عدلة عبدالله سعيد بامرني/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة نورو

2019

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:26/3/2018

Accepted:4/7/2018

ملخص البحث

يعد الرصيد الاساسي غير النفطي من المؤشرات التي يجري عرضها حديثا في الاوساط المالية في الدول النفطية الريعية ويعول عليه في اعطاء صورة صحيحة عن اوضاع المالية العامة من حيث الملاءة والاستدامة في هذه الدول لانه يعمل على استبعاد اثر الربيع النفطي من الحسابات المالية مما يتيح لصناع السياسة الاقتصادية الاطلاع على الواقع الحقيقي (الرقمي) لقدرة الاقتصاد على خلق القيم المضافة ومن ثم الاتجاه نحو تغييره والتخلص من احادية الجانب في الاقتصاد ، وفي العراق تشهد قيمة هذا المؤشر عجزا مستمرا منذ عام 2004م مع اتجاه عام للتزايد نظرا للاعتماد شبه الكامل على ايرادات المورد النفطي لتمويل الموازنة والتراجع الواضح لمساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد ، ومع استخدام طريقة التمهيد الاسي للتنبؤ بوضع هذا المؤشر لغاية عام 2025 تبين انه سوف يأخذ اتجاها عاما متزايدا مع افتراض بقاء السياسة الاقتصادية والمالية في العراق دون تغيير جوهري ، واوصى البحث بضرورة انتهاج سياسة اقتصادية يمكن من خلالها خفض العجز الاساسي غير النفطي بنسبة 3% سنويا وذلك من خلال توجيه جزء من الايرادات النفطية لدعم مشاريع استراتيجية في القطاعات الاخرى .

المصطلحات الرئيسية للبحث: الرصيد الاساسي غير النفطي ، التمهيد الاسي .



Journal of Economics and
Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.113
Pages: 445- 461

المقدمة

من بين اخطر المشاكل التي تواجه الدول الريعية النفطية هو غياب القدرة على ادراك حقيقة اوضاعها المالية ومقتضيات تعديلها بالاتجاه الصحيح اذ غالبا ما تنساق مثل هذه الدول نحو التوسع بالانفاق متأثرتا بالفوائض المالية التي يتيحها لها الربح النفطي متجاهلتا حالة التذبذب التي تصيب مواردها المالية بين الفينة والاخرى بسبب تراجع اسعار النفط العالمية ، وعلى هذا الاساس غالبا ما ساعد اعتماد هذه الدول على المؤشرات المالية التقليدية في تفاهم الضبابية في الرؤية لديها او يمكن ان يقال انه اعطى المبرر لحكوماتها على الاستمرار بهذا الطريق لذلك كان لزاما على المتمنعين في الشأن الاقتصادي ضرورة تبيان الرؤية الاقتصادية السليمة من خلال ايجاد مؤشرات مبتكرة قادرة على اعطاء الصورة الاخرى المتمثلة بالجوانب السلبية لتربيع الاقتصاد ، ويعد العجز الاساسي غير النفط من هذه المؤشرات التي يجري تداولها في الادبيات الاقتصادية حاليا والذي يحسب اعتمادا على الحسابات الختامية والفرق بين الايرادات والمصروفات الفعلية ، وفي العراق ما زال مثل هذا المؤشر غائبا ولا يتم حسابه او الاشارة اليه ضمن النشرات الاحصائية الرسمية وغير الرسمية لذلك فالبحث هو محاولة لتسليط الضوء وحساب هذا المؤشر من اجل اعطاء السياسة الاقتصادية في البلد بعدا يساعدها على تفهم حقيقة ما يمكن ان يوؤل اليه الوضع المالي مع غياب الايرادات النفطية علما ان المجتمع العراقي سبق له وان واجه تجربة قاسية في هذا المجال تمثلت بالسنوات 1990-2003 وهي سنوات العقوبات الدولية على العراق والتي ثبت من خلالها مدى ضالة القطاع غير النفطي في البلد وعدم قدرته على تامين حتى ابسط الضروريات . في الواقع ان معرفة مثل هذا المؤشر والاخذ به ممكن ان يساعد في تسديد عمل السياسة الاقتصادية والمالية في البلد خاصة اذا ما تم اتخاذ رؤية مستقبلية لجعله ضمن الحدود المقبولة اما الاستمرار بالتعاضد عنه سيؤدي الى مستقبل مالي واهن وغير مستدام .

مشكلة البحث

يعد توفر المؤشرات المالية الدقيقة اداة مهمة لاعطاء صورة واضحة عن حقيقة الوضع المالي في اي بلد وفي هذا الاطار لازالت المؤشرات المالية التقليدية المستخدمة في العراق لاتأخذ بالاعتبار البعد الريعي المهيمن على المالية العامة فيه والذي اذا ما استمر على هذا المنوال سيدفع البلد والسياسة المالية فيه الى مستقبل مالي غير مستدام نتيجة لتجاهل الخطر المتمثل بامكانية انقطاع او تراجع إيرادات المورد النفطي الناضب وما سيرترب عليه من عجز مالي يصعب الايفاء بمتطلباته .

فرضية البحث

يتبنى البحث فرضية مفادها ان العجز (الرصيد) الاساسي غير النفط في العراق يتوقع ان يآخذ اتجاها متزايدا للعشرة سنوات القادمة ناشيء عن حقيقة غياب الرؤية الوطنية المتكاملة للتعامل مع الاختلال في هيكل المالية العامة في البلد .

هدف البحث

يتمثل الهدف الاساسي للبحث في استخراج قيم العجز (الرصيد) الاساسي غير النفط في العراق للمدة 2004-2016 ومن ثم استخدام اسلوب التمهيد الاسي للتنبؤ بقيمه لغاية 2025 .

منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الوصول الى نتائج كلية من مقدمات جزئية مع استعمال الاساليب الكمية للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية .

هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاثة محاور عرض الاول منها ماهية عجز الموازنة العامة وخصوصيته في الدول الريعية في حين حلل المحور الثاني واقع الرصيد الاساسي غير النفط في العراق للمدة 2004-2016 ، وانبرى الثالث للتنبؤ بالتنبؤات حول العجز الاساسي غير النفط في العراق لغاية عام 2025 .

1. ماهية عجز الموازنة العامة وخصوصيته في الدول الربعية .

1.1. ماهية عجز الموازنة

يعد عجز الموازنة Budget Deficit من الظواهر الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول وهو مقياس كمي لموقف الموازنة يعبر عن قيمة الفرق بين جانبيها (الايادات والنفقات) ، لذلك يمكن تعريفه بأنه زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة اي بمعنى عدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة ، والعجز هو تعبير عن اخفاق الدولة في تحمل اعبائها (النفقات) بالاعتماد على مصادر تمويلها التقليدية (الايادات) ، ومن خلال التحكم في طبيعة ومكونات كلا من الايرادات والنفقات نستطيع التمييز بين اشكال مختلفة من العجز يمكن توضيحها كما يأتي :-

1.1.1. العجز المالي (Fiscal Deficit)

وهذا المقياس يعبر عن الفرق بين النفقات الاجمالية (المتضمنة فوائد الدين والغير مشتملة على اقساط اهتلاكه) والايادات الاجمالية (الضريبية وغير الضريبية الغير متضمنة دخل القروض) ، والعجز في هذه الحالة يساوي الفجوة بين الايرادات والنفقات التي تغطي بالقروض (من ضمنها الاقتراض من البنك المركزي) (Legida,2000,9) ، ويعاب على هذا المقياس عدم اخذه اقساط الدين والتضخم بنظر الاعتبار فضلا عن تركيزه على الحكومة المركزية واهمال بقية القطاع العام (الفارس ، 1997 ، 119) .

2.1.1. العجز الاساسي (Primary Deficit)

يعد هذا النوع من العجز من المقاييس المهمة والتي تستبعد مدفوعات الفائدة على الدين من النفقات العامة على اعتبار انها ليست نتيجة لتصرفات جارية (في السنة الحالية) وانما نتيجة لعجوزات سابقة (لعيبي ، 2005 : 27) .

3.1.1. العجز الدوري (Cyclical Deficit)

يرتبط هذا العجز بالتذبذبات في النشاط الاقتصادي والناشئة عن الدورات الاقتصادية والازمات المالية التي عادة ما تكون مترافقة بحالة من الانكماش الاقتصادي الذي يؤثر على قدرة الدولة على تأمين الموارد المالية ويفترض في هذا العجز ان يكون ذو صفة مؤقتة تنتهي بنهاية حالة الركود او الانكماش في الاقتصاد لذلك فهو تعبير عن سياسة مالية انكماشية .

4.1.1. العجز الهيكلي (Structural Deficit)

يعد الاختلال في هيكل الاقتصاد مدعاة لظهور مثل هذا النوع من العجز الذي يمتاز بالاستمرارية نظرا لكونه متاتي من قدرة الاقتصاد العاجزة عن تغطية النفقات العامة بسبب محدودية الموارد المالية المتاحة ، وهذا المقياس يستبعد التغيرات المؤقتة في الايرادات والنفقات ويركز على الاسباب الحقيقية للعجز والمتمثلة بضعف الثروة المالية للاقتصاد (حشيش ، 1996 : 348) .

5.1.1. العجز الجاري (Current Deficit)

يعبر هذا المقياس للعجز عن الفرق بين الايرادات والنفقات الجارية في الموازنة العامة والتي تعني مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وعلى الرغم من ضيق هذا المؤشر الا انه يساعد في التعبير على حقيقتين اساسية الاولى هي ان وجوده يعني سحب الحكومة لمخزونات القطاع الخاص وتحويلها للانفاق الجاري والثانية ان العجز بين الايرادات والنفقات الرأسمالية لا يؤثر على الاصول الحكومية ، ويعاب على هذا المؤشر في ان بعض الانفاق الجاري (الانفاق على راس المال البشري) يدعم النمو الاقتصادي ، وكذلك امكانية تغيير توليفة الانفاق الجاري والاستثماري من مشروع لآخر بسهولة (منير ، 2006 ، 18) .

6.1.1. العجز التشغيلي (Operational deficit)

هذا النوع من المقاييس للعجز يستعمل في حالة الدول التي تمتلك القدرة على رفع معدلات الفائدة من اجل تعويض الدائنين عند زيادة التضخم ، والعجز هنا يحسب من الفرق بين متطلبات اقتراض الحكومة مطروحا منها تعويضات الدائنين عن ارتفاع الاسعار ، وغالبا ما يستعمل إنموذج Polak لتحديد معامل التصحيح النقدي Monetary Correction الذي يحدد ما مطلوب للحفاظ على قيمة الدين وكما يأتي :-

$$\frac{Mc}{GDP} = \frac{B}{1+i}$$

إذ أن :
Mc : المصحح النقدي (هو النقود التي تدفع للمحافظة على القيمة الحقيقية للدين المحلي ، ويساوي معدل التضخم مضروباً بالقيمة الاسمية للدين) .
GDP : الناتج المحلي الاجمالي
B : نسبة الدين المحلي للناتج المحلي الاجمالي .

7.1.1. الانواع الاخرى من العجز

توجد مقاييس اخرى من العجز اقل اهمية من سابقتها فعلى سبيل المثال هنالك العجز المحلي والذي من خلاله لا يتم حساب المنح الخارجية ضمن الإيرادات العامة ، كما ان هنالك العجز المستتر والناشيء عن عمليات شبه مالية مثل منح دعم لأسعار الفائدة ، وضمانات أسعار الصرف... الخ ، وايضا يوجد العجز الموحد للقطاع العام ويعبر عن الفرق بين الإيرادات والنفقات لمجموع الحكومة والقطاع العام بكافة هيئاته ، واخيرا هنالك عجز الاستعمال الشامل والذي غالبا ما يتبناه صندوق النقد الدولي والمعبر عن مستوى العجز في الدولة مع تحقق الاستعمال الشامل للموارد المتاحة .

2.1. خصوصية العجز في الدول الريعية النفطية

تشير تجارب معظم الدول الريعية وخصوصا النفطية منها الى انها لم تستطع التخلص من تأثيرات الربيع على مجمل النشاط الاقتصادي لديها لذلك اصبح النمو الاقتصادي فيها يخضع بشكل مباشر لنمو المورد الريعي بسبب تهميش القطاع غير النفطي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ويبدو ان المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القصيرة والمتوسطة الاجل التي قدمها الربيع دفعت حكومات هذه الدول الى الاستمرار في هذا النهج الاقتصادي والتغاضي عن اثاره السلبية المستقبلية على صافي الثروة لديها ومع تكرار تعرض هذه الدول للصددمات المالية الناشئة عن تراجع اسعار المورد النفطي بدأت النخب السياسية والاقتصادية تعي اهمية وضرورة إعادة النظر في التعامل مع المورد الريعي سواء من خلال تحويله الى ثروة مالية او استخدامه لدعم نمو حقيقي في القطاعات الاخرى لذلك حاول البعض منها الاستفادة من تجارب الدول الاخرى بالجوء لاقامة صناديق سيادية او دعم الاستثمار الحكومي الداخلي والخارجي او عزل التأثيرات الضارة للربيع على القطاع غير النفطي . (Frankel,2010,13)

في الحقيقة ان تجارب الدول النفطية مع الربيع تشير الى انه ساعد في تحقيق الفائض في موازين ثلاثة هي :-
(صالح ، 2017 : 1) .

- 1- ميزان المدفوعات وتحديد الحساب الجاري فيه .
 - 2- الميزانية الحكومية (غالبا ما كانت الحسابات الختامية فيها تحقق فائض) .
 - 3- التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي (الطلب يشبع عن طريق الاستيراد).
- ومن الواضح هنا ان مصدر الفائض هو الربيع النفطي ولكنه يبقى فائض يترتب عليه تصرف اقتصادي للدولة على اساس انها دولة ذات فائض تحاول رفع مستوى الرفاهية لمواطنيها من خلال تقليل اعبانهم الضريبية تارة او من خلال تقديم مختلف انواع الدعم العيني والنقدي والذي ساهم بشكل كبير في دعم ثقافة الاستهلاك المفرط لدى افراد هذه المجتمعات ، والسؤال الذي يثار هنا هل ان هذا الفائض الثلاثي مستديم وقابل للاستمرار الى الابد ؟ في الواقع ان اغلب المؤشرات المستقبلية في معظم هذه الدول لا تؤيد ذلك بل على العكس يؤيد معظم الاقتصاديين حقيقة ان هذه الفوائض مرتبطة بحالة من الاختلال الهيكلي في البنية الاقتصادية للدول المذكورة ، وان تصحيح الاختلال يتطلب جهدا ووقت وموارد كبيرة قد لا تتوفر للدول مستقبلا . على هذا الاساس انتشرت في الادبيات الاقتصادية في العقدين الاخيرين مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول الريعية النفطية والتي يراد منها اعطاء صورة حقيقية عن الاوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية ، ومن ابرز هذه المؤشرات هو (العجز الاساسي (الرصيد) غير النفطي (non-oil Primary Balance) والذي يمثل المدخل في دراسة القيمة الحالية لصافي الثروة والاستدامة المالية في الدول الريعية ، وهذا المؤشر يستبعد اثر الربيع النفطي على الميزانية العامة من خلال تجنب حساب الإيرادات النفطية ضمن الإيرادات العامة للدولة اي الابقاء على الإيرادات غير النفطية فقط وهذا يمكن من تحديد مستوى القطاع غير النفطي وقدرته على دعم موارد الموازنة وهو يعطي لصناع السياسة رقما يمكن ان يستدل به لوضع رؤية مستقبلية لاقتصاد قابل للاستدامة .



تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للرصيد الاساسي غير النفطي في العراق [دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التمهيد الاسي]

وغالبا ما يتم التعامل مع الحسابات الختامية لايجاد هذا المؤشر لذلك يطلق عليه في كثير من الاحيان بالرصيد الاساسي غير النفطي وكما تم ادراجه في المصطلح الانكليزي اعلاه ، ويمكن حساب العجز(الرصيد) الاساسي غير النفطي من خلال المعادلة الاتية :-

$$NOPB = NOR - (E - OE - i)$$

اذ ان :-

$NOPB$ = العجز (الرصيد) الاساسي غير النفطي

NOR = الايرادات غير النفطية .

i = الفائدة المدفوعة على الدين .

E = اجمالي المصروفات .

OE = مصروفات القطاع النفطي .

وكما هو واضح من المعادلة اعلاه ان حساب الرصيد الاساسي غير النفطي ($NOPB$) يتم من خلال استبعاد الايرادات النفطية والابقاء على الايرادات غير النفطية (NOR) في جانب الايرادات ، اما جانب المصروفات الاجمالية (E) فيستبعد منها الفائدة المدفوعة على الدين (i) ، ومصروفات القطاع النفطي (OE) .

2. واقع الرصيد الاساسي غير النفطي في العراق للمدة 2004-2016 .

1.2 حساب الرصيد الاساسي غير النفطي .

تعد احادية الجانب من الصفات الملازمة للاقتصاد العراقي والتي بدأت بالظهور بشكل واضح منذ فترة الستينات والسبعينات من القرن المنصرم والتي شهدت توسعا كبيرا في انتاج النفط وايراداته لذلك غالبا ماكان يشاهد هذا الاقتصاد في حالة فائض في الموازين الثلاثة (صالح ، 2017: 1) هذا الفائض الذي يمكن ان يتحول الى عجز مطلق لكل المدة السابقة فيما لو عمدنا الى استبعاد ايرادات النفط من الموازنة ، وهذا ما بداعت به الكثير من الدراسات الحديثة التي تسعى لتوضيح حقيقة الوضع المالي والاستدامة المالية في الاقتصادات شديدة الريعية من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات المستحدثة ومنها مؤشر الرصيد الاساسي غير النفطي الذي سبقت الاشارة اليه في المحور الاول من البحث وكما اسلفنا فان هذا المؤشر يمكن الوصول اليه من خلال طرح الايرادات الفعلية من النفقات الفعلية منقوصا منها نفقات القطاع النفطي وفوائد الدين والجدول (1) يوضح مكونات الرصيد الاساسي غير لنفطي في العراق للمدة 2004-2016 .

جدول (1) مكونات الرصيد الاساسي غير النفطي في العراق بالاسعار الجارية للمدة 2004-2016 .

(مليار دينار عراقي)

السنوات	الايرادات غير النفطية	صافي النفقات الكلية	الرصيد الاساسي غير النفطي
2004	395	28738.1	-28343.1
2005	987	27574.1	-26587.1
2006	2182	24321.5	-22139.5
2007	3015	38254.8	-35239.8
2008	4344	62776.4	-58432.4
2009	5053	54753.7	-49700.7
2010	6584	67183.5	-60599.5
2011	5747	71127.2	-65380.2
2012	8491	93261.4	-84770.4
2013	8123	102709.9	-94586.9
2014	11603.5	90507	-78903.5
2015	14600	64537	-49937
2016	15200	80853.5	-65653.5

من عمل الباحث بالاعتماد على :



تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للرصيد الاساسي غير النفطي في العراق [دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التمهيد الاسي]

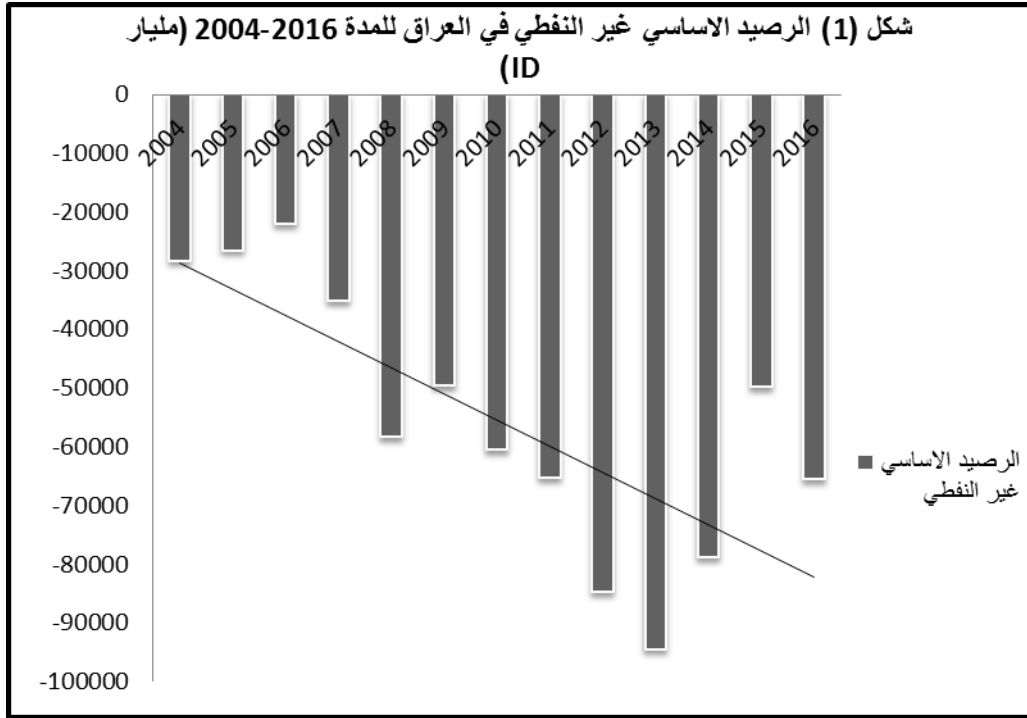
1- جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية ، دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع ، الحسابات الختامية للسنوات 2004-2011 .

2- وزارة المالية في جمهورية العراق ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، توحيد حسابات الموازنة الختامية للسنوات 2012-2016 .

3- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاحصائية السنوية للاعوام 2004-2016 .

و نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انه تم استخدام الفرق بين الإيرادات الفعلية غير النفطية وصافي النفقات الفعلية والمستخرجة من الحسابات الختامية لذلك يسمى رصيد وليس عجز ، وان هذا الرصيد أخذ قيم سالبة في العراق لكل للمدة المدروسة وهذا تعبير حقيقي عن مدى هيمنة الإيرادات النفطية (اكثر من 95%) على إيرادات الموازنة ، وسجل اعلى مستوى له عام 2013 (94.6 ترليون ID) ويبدو هنا واضحا ان العجز في هذا الرصيد يزداد مع زيادة الإيرادات النفطية التي بلغت مستوى قياسي عام 2013 (105 ترليون ID) بسبب تزايد اسعار وانتاج النفط اذ ان النفقات في الموازنات العراقية غالبا ما تتبع الإيرادات (والتي تبني على اساس مخفض ديناميكي هو التوقعات حول سعر برميل النفط لعام الموازنة) من ناحية التقدير لذلك نلاحظ من الجدول (1) ان اعلى مستوى لصافي النفقات شهده عام 2013 (102.7 ترليون ID) وهذا على الرغم من ان هذا الصافي لم يشمل تخصيصات القطاع النفطي التشغيلية والاستثمارية والموضحة في الملحق (1) والتي ارتفعت بشكل كبير خلال هذا العام وسجلت اعلى مستوى خلال مدة الدراسة (15.5 ترليون ID) ، وذلك بسبب قيام الحكومة بتسديد جزء من ديون الشركات النفطية المترتبة على النفقات الراسمالية من عقود التراخيص النفطية ، اما عن ادنى مستوى سجله الرصيد الاساسي غير النفطي فكان عام 2006 كما موضح في الجدول (1) والذي شهد من جانب تزايد واضحا للإيرادات النفطية عن العامين السابقين وبنسبة تفوق 100% ، ومن جانب اخر تراجع صافي النفقات الى ادنى مستوى له بسبب تدهور الوضع الامني في البلد الذي اضطرت معه الكثير من المشاريع الحكومية الى التوقف جزاء او كلا وهذا ما انعكس على تراجع الانفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري منه .

على العموم ان ما يلاحظ على الرصيد الاساسي غير النفطي في العراق انه اخذ اتجاها عاما متزايدا لغاية عام 2014م ثم بدء بالتراجع للعامين اللاحقين تحت تاثير تراجع وضغط النفقات العامة الذي اقترن بتراجع إيرادات واسعار النفط ولجوء الحكومة الى التعويض عن طريق اعادة النظر في الكثير من الإيرادات غير النفطية ومنها الضرائب التي ازدادت حصيلتها بشكل كبير خلال الثلاثة اعوام الاخيرة ، اي ان انخفاض مساهمة النفط في إيرادات الموازنة ساعد على تراجع الرصيد الاساسي غير النفطي ولكن هذا الرصيد عاود الارتفاع في عام 2016 تحت تاثير تنامي النفقات من جديد الذي اعتمد على قيام الحكومة بالتوسع بالدين العام من جهة وكذلك تنامي انتاج النفط وتصديره للاعوام الاخيرة والتي بدأت تظهر بها نتائج جولات التراخيص على الانتاج النفطي العراقي ، والشكل (1) يوضح الاتجاه العام المتميز للرصيد الاساسي غير النفطي في العراق للمدة 2004-2016 .



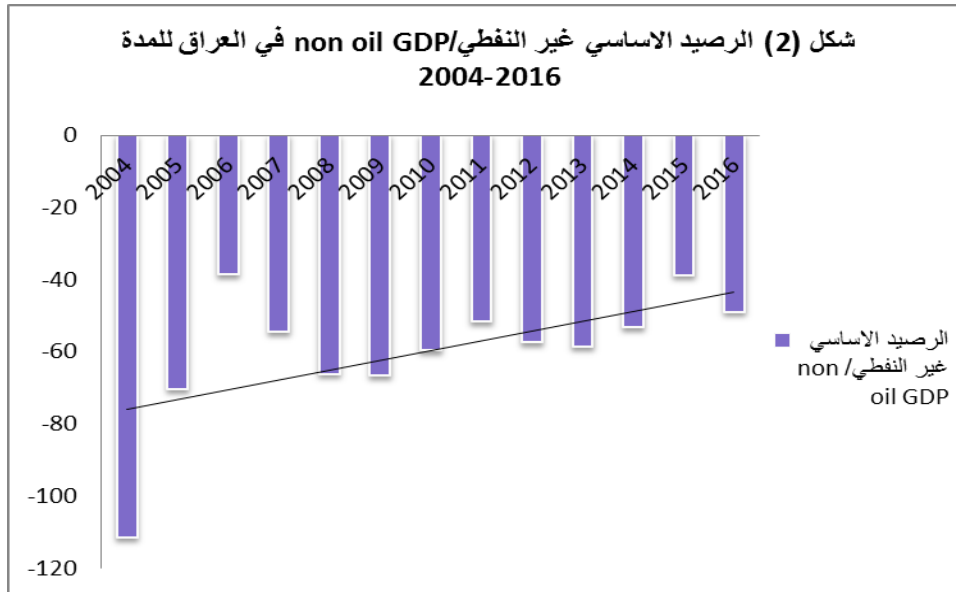
الشكل (1): الاتجاه العام المتزايد للرصيد الاساسي غير النفط في العراق للمدة 2004-2016 .

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

2.2. الرصيد الاساسي غير النفط كنسبة الى (GDP) .

يستعمل هذا المؤشر على نطاق واسع في الوقت الراهن نظرا لما يمثله من اهمية في تحديد مدى خطورة العجز ومدى قدرة الاقتصاد على تخطيه اعتمادا على موارده الذاتية والتي من اهمها الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل وعاء الدولة للحصول على مواردها المالية ، وهنا لا بد من الاشارة الى ان استبعاد الايرادات النفطية من عملية استخراج الرصيد تتطلب ان يكون المستعمل للمقارنة هو الناتج المحلي الاجمالي غير النفط وليس الاجمالي ، والشكل (2) يوضح نسبة الرصيد الاساسي غير النفط الى GDP غير النفط في العراق للمدة 2004-2016 ، ونلاحظ من خلاله ان اعلى نسبة لهذا المؤشر (111.6%) سجلت في عام 2004 والذي شهد تراجعا كبيرا في الناتج غير النفط بسبب الظروف التي تلت سقوط النظام وامتناع الكثير من الافراد عن دفع الضرائب ومستحقات الدولة فضلا عن تدمير وتوقف الكثير من القطاعات عن اداء اعمالها بسبب الضرر الشديد الذي لحق بها ، اما ادنى مستوى شهدته هذا المؤشر (38.6 ، 38.9) فقد كان في عامي 2006 و2015 على التوالي ، وجاء الانخفاض الاول بسبب التراجع الكبير الذي شهدته الانفاق في عام 2006 بسبب تردي الاوضاع الامنية وما رافقها من تراجع في الانفاق العام وخصوصا الجانب الاستثماري منه اذ شهد هذا العام ادنى مستوى لصافي النفقات لكل سنوات الدراسة (24.3 ترليون ID) ، وكذلك نمت الايرادات غير النفطية في هذا العام بنسبة تفوق 100% عن العام السابق اذ بلغت نحو (2.2 ترليون ID) ، وكما موضح في الملحق (1) ، اما الانخفاض الاكبر الثاني في هذا المؤشر فجاء نتيجة للزيادة التي شهدتها الايرادات غير النفطية في عام 2015 والتي ازدادت بنسبة تقدر ب(28%) عن العام السابق بسبب توجه الدولة نحو تفعيل إيراداتها غير النفطية للتعويض عن تراجع الإيرادات النفطية التي سببها انخفاض اسعار النفط الدولية كما لجأت الدولة الى ضغط الانفاق العام بشكل كبير وهذا ادى الى تراجع صافي النفقات بنسبة تقدر ب(30%) عن العام السابق .

والجدير بالذكر هنا ان النفقات الاستثمارية للقطاع النفطي والتي تطرح من النفقات الفعلية عند حساب (NOPB) سجلت اعلى معدل لها هذا العام (13.68 ترليون ID) وذلك بسبب اضطراب الدولة للايفاء بالتزاماتها مع الشركات النفطية ضمن عقود التراخيص والتي حققت زيادة ملموسة في الانتاج النفطي العراقي وهو ما تحتاجه الحكومة للتعويض عن انخفاض اسعار النفط ، وكما موضح في الملحق (1) ، على العموم وعلى الرغم من كون نسبة الرصيد الاساسي غير النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي اخذت اتجاهها عاما متراجعا في العراق للمدة 2004-2016م الا انها لازالت نسبة مرتفعة اذ بلغ المعدل العام لها (59.8%) وهو مؤشر سيء يدل على مدى تدني الايرادات غير النفطية في البلد اذ وكما هو شائع عالميا فان نسب العجز المقبولة يجب ان لا تتجاوز نسبة (7%) من (GDP) وحتى مع اخذ هذا المؤشر كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي المتضمن لمساهمة القطاع النفطي في العراق فانه يبقى ضمن سقف (34%) كمعدل عام للمدة 2004-2016 وكما موضح في الملحق (2) .

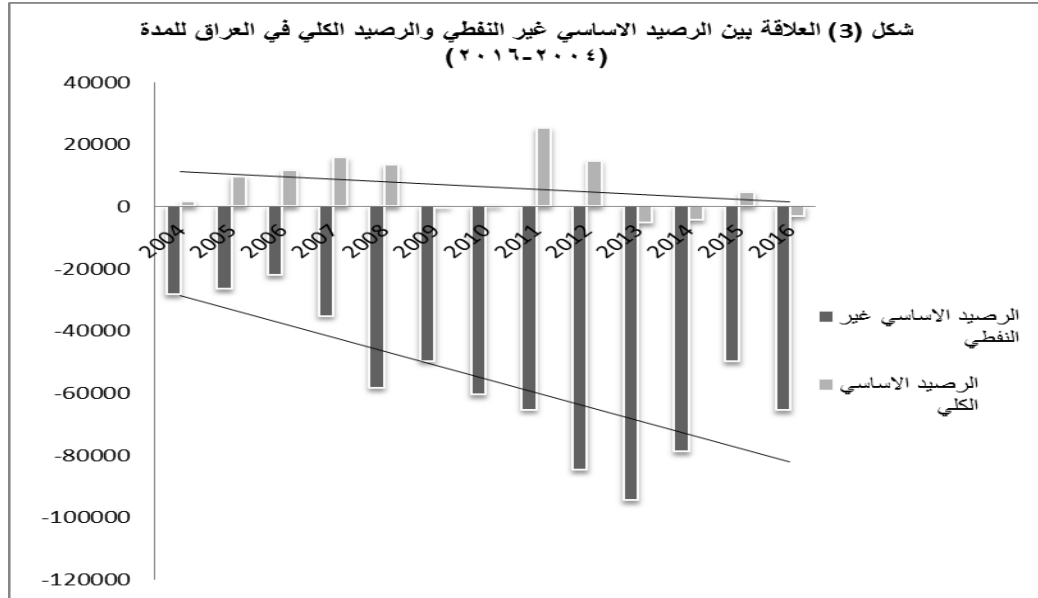


الشكل (2): يوضح نسبة الرصيد الاساسي غير النفطي الى GDP غير النفطي في العراق للمدة 2004-2016 المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2) .

3.2. العلاقة بين الرصيد الاساسي غير النفطي والرصيد الكلي .

يعبر الرصيد الكلي عن الفرق بين الايرادات الفعلية الكلية والنفقات الفعلية الكلية اذ ان الفرق اما ان يكون موجبا ويعني وجود فائض في الايرادات على النفقات او ان يكون سالب كتعبير عن وجود عجز في الايرادات عن النفقات وفي العراق فان معظم سنوات المدة (2004-2016) شهدت حالة من الرصيد الموجب كتعبير عن فائض في الايرادات في حين سجلت اربعة سنوات (2009 ، 2013 ، 2014 ، 2016) رصيد سالب كتعبير عن عجز الايرادات الفعلية عن تغطية النفقات الفعلية ، وبالنسبة لعام 2009م فان العجز جاء انعكاسا للزمة المالية العالمية وما رافقها من ركود وتراجع في اسعار النفط وايراداته ، اما عجز عام 2013 فجاء نتيجة للتوسع الكبير في الانفاق العام الذي ترافق مع التوقعات المتفائلة عن اسعار النفط من جانب وكذلك بدء الحكومة بتسديد مستحقات وديون الانفاق الرأسمالي للشركات النفطية الاجنبية ، وبالانتقال الى عام 2014م نلاحظ ان سبب العجز هو التراجع المفاجيء لاسعار النفط الذي اقترن بتوسع الانفاق العسكري الذي واكب دخول العصابات الارهابية الى البلد في منتصف العام ، اما عجز عام 2016م فيعود انعكاسا لاستمرار تدهور اسعار النفط واستمرار الانفاق العسكري الواسع وعدم الدقة في احتساب الايرادات المتوقعة والمخفض الديناميكي (اسعار النفط) عند اعداد موازنة هذا العام .

وبالانتقال الى العلاقة بين الرصدين نلاحظ من خلال الشكل (3) ان الاتجاه العام لكليهما هو نحو الاسوأ اذ ان الرصيد الاساسي غير النفطي يتجه نحو المزيد من العجز في حين نرى ان فائض الرصيد الكلي اخذ في التراجع ، ونلاحظ من الشكل أيضا ان السنوات التي يكون فيها الرصيد الكلي في سالب (عجز) يكون فيها الرصيد الاساسي غير النفطي في اعلى مستويات العجز وكما هو الحال في الاعوام 2013 ، 2014 ، 2016 ، اما الاعوام التي يكون فيها الرصيد الكلي موجب (فائض) فانها في الغالب تشهد تراجع في عجز الرصيد الاساسي غير النفطي ، على العموم يمكن القول ان العلاقة بين الاثنین هي علاقة طردية .



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1) والملحق (2)

3. التنبؤات حول العجز الاساسي غير النفطي في العراق لغاية عام 2025 م.

يقصد بالتنبؤ محاولة الوصول الى المستويات المستقبلية للمتغيرات المدروسة والتي عادة ما تعطى بشكل قيم وسطى ضمن مجال معين والتوقع هو عملية اسقاط للبيانات التاريخية والحاضرة على المستقبل لذلك من الضروري بقاء الظروف المحيطة بالظواهر على حالها في المستقبل وغالبا ما يرتبط التنبؤ بالظواهر والمتغيرات القابلة للقياس الكمي ، وسنحاول في هذه الفقرة الوصول الى القيم المتوقعة للرصيد الاساسي غير النفطي في العراق ولغاية عام 2025م منطلقين من حقيقة ان الظروف المحيطة بهذا المؤشر لن تتغير كثيرا خلال المدة القادمة عن ما هو موجود حاليا بسبب ارتباطه بالقطاع غير النفطي في العراق الذي يعاني من انفصال كبير عن القطاع النفطي المتوقع نموه بشكل كبير في السنوات القادمة ، وسيتم اللجوء لاستخدام طريقة التمهيد الاسي التي تعد من الطرق التي يعول عليها في هذا المجال نظرا لمرونتها في التعامل مع الاختلاف في مركبات السلاسل الزمنية المختلفة والاتي توضيح مبسط لهذه الطريقة واشكالها واليات حسابها .

1.3 طريقة التمهيد الاسي ونماذجها الاساسية .

تعد هذه الطريقة (Exponential Smoothing) من التقنيات التي يفضل استخدامها في السلاسل الزمنية غير المستقرة سواء بسبب احتوائها لمركبات الاتجاه العام العشوائية ، او المركبات الموسمية والدورية وجرى تطويرها من قبل العالم Holt C. C. في العام 1958م ، والتمهيد هو عبارة عن صقل او تعميم البيانات من اجل جعلها اكثر ملائمة للتنبؤ وهو اداة استدلالية احصائية لمعالجة التشويش او الاخطاء العشوائية ، ويرى الكثير من الاحصائيين ان التمهيد الاسي غالبا ما يعطي نتائج كفوءة من خلال تقليده للقيم المفقودة لذلك يفضل على الطرق التقليدية مثل المشي العشوائي ، والوسط الحسابي البسيط والمتحرك ويوجد ثلاثة نماذج للتمهيد الاسي يستخدم كلا منها حسب طبيعة السلسلة محل الدراسة وهذه النماذج هي :-

1- إنموذج التمهيد الاسي الفردي (Single Exponential Smoothing)

تعتمد طريقة التمهيد الاسي الفردي على اسلوب يتم من خلاله اعطاء المشاهدات السابقة اوزانا بقيم غير متساوية وهي بذلك تختلف عن طريقة المتوسطات المتحركة التي تعطي اوزانا ثابتة وعلى هذا الاساس تاخذ المستويات الاقدم من السلسلة الزمنية وزنا اقل من الاحداث والاقرب الى فترة التنبؤ وهذه الاوزان تتناقص اسيا كلما ابتعدنا ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة الاتية :- (محمود ، 2010 : 264)

$$s_i = \alpha \sum_{j=0}^i (1-\alpha)^j x_{i-j} + (1-\alpha)^i s_0$$

اذ ان :- X_i : تمثل القيمة الحقيقية عند الزمن (i).

S_0 : القيمة الاولى لعملية التمهيد

S_{i-1} : تمثل قيمة التنبؤ عند الزمن (i-1).

S_i : تمثل قيمة التنبؤ عند الزمن (i).

α : تمثل ثابت التنعيم وقيمه محصورة بين $(0 \leq \alpha \leq 1)$.

بناءً على المعادلة السابقة فان القيمة التي نريد ان نتنبأ بها تحسب على اساس جمع القيمة المتنبأ بها للفترة السابقة مباشرة مع مقدار الخطاء في التنبؤ للمدة ذاتها والذي يحسب من الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة التنبأ بها للفترة السابقة ، كذلك فان اقتراب قيمة (α) من الصفر يعني تقليل الاهمية النسبية للخطاء في التنبؤ السابق والعكس صحيح ايضاً ، وبمعنى اخر عندما تصبح قيمة الفا تساوي واحد $(\alpha = 1)$ يتم تجاهل قيمة التمهيد ، اما عندما تكون قيمة الفا صفر $(\alpha = 0)$ فهذا يعني تجاهل القيمة الحقيقية للسلسلة ، وعلى هذا الاساس فان قيمة الفا تؤثر في قيمة متوسطات مربع الخطاء MSD لذلك من الضروري اختيار قيمة الفا (α) التي تجعل مربعات الخطاء MSD اقل ما يمكن .

2- إنموذج التمهيد الاسي المزدوج (Double Exponential Smoothing)

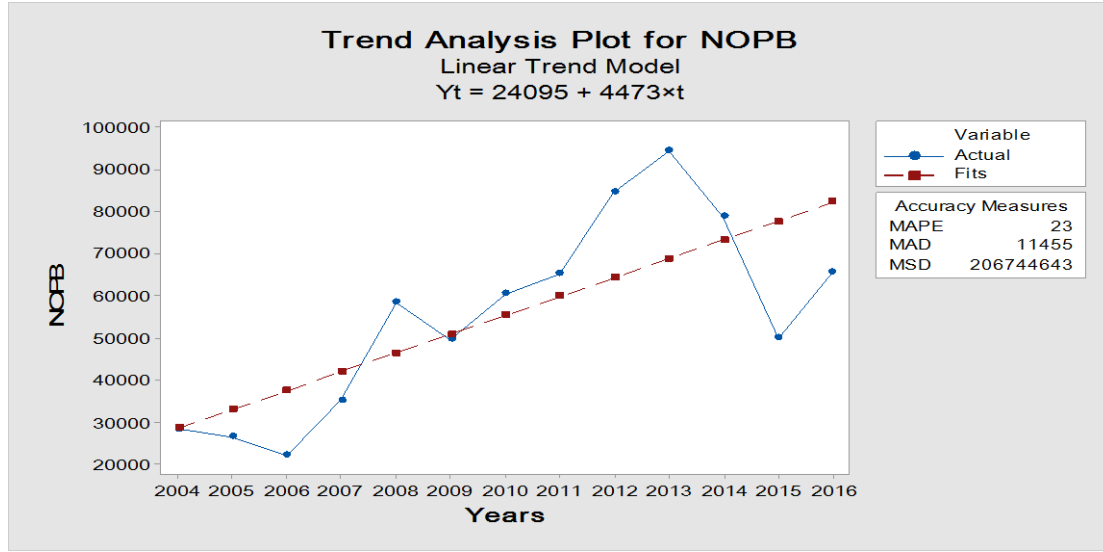
في كثير من الاحيان تحتوي السلاسل الزمنية على مركبة للاتجاه العام وهذا يجعل طريقة التمهيد الاسي الفردي لاتصلح للتنبؤ بمثل هذه البيانات لذلك يتم اللجوء الى طريقة التمهيد الاسي المزدوج التي ترجح بنوعين من الاوزان التي تسمى معالم التمهيد (Smoothing Parameters) الاول هو وزن ترجيح للمستوى level وغالبا ما يعبر عنه بالفا (α) وقيمتها تقع بين الواحد والصفر والثاني هو وزن ترجيح للاتجاه العام Trend وغالبا ما يعبر عنه بكاما (β) وقيمتها تقع بين الواحد والصفر أيضاً ، ويتم اختيار معلمتي الترجيحات بناء على مقاييس دقة التنبؤ (Accuracy Measures) والتي هي MAPE ، MAD ، MSD ، اذ يتم اختيار قيمة المعلمة التي تقابل اقل قيمة من هذه المقاييس

3- إنموذج التمهيد الاسي الثلاثي (Triple Exponential Smoothing)

ويسمى ايضاً بطريقة ونتر للمتسلسلات الموسمية المنجرفة وتختلف هذه الطريقة عن الطرق السابقة في قدرتها على دراسة الظواهر الموسمية ولتطبيق هذه الطريقة لا بد من استخراج قيم ثلاثة معالم هي معلمة ثابت التمهيد الكلي ، وثابت تمهيد الانجراف ، وثابت التمهيد الموسمي (بري ، 2002 : 241).

2.3. التنبؤ باستخدام التمهيد الاسي المزدوج (طريقة Holt)

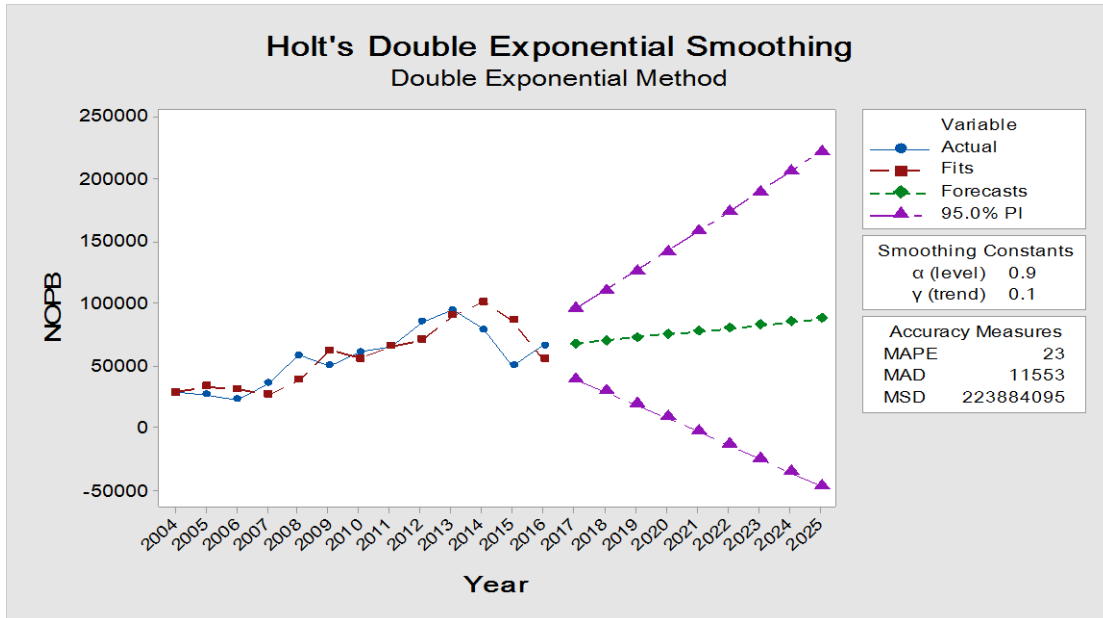
يعد وجود الاتجاه العام في السلسلة ايذاناً باستعمال طريقة التمهيد الاسي المزدوج كما تم توضيحه في اعلاه ، وعند رسم سلسلة الرصيد الاساسي غير النفطي في العراق للمدة 2004-2016 والموجودة في جدول رقم (1) وجد ان السلسلة تحتوي على اتجاه عام متزايد وكما موضح في الشكل (4) .



شكل (4): الاتجاه العام لسلسلة الرصيد الاساسي غير النفطي في العراق للمدة 2004-2016 (اعتمادا على بيانات جدول 1)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab 18 .

لذلك سننعمد الى استعمال هذه الطريقة والتي تعتمد على نوعين من معالم التمهيد الاسي **Smoothing Parameters** هي الفا (α) وكاما (β) وكما تم توضيحه اعلاه حيث يتم اختيار قيمة الفا وكاما بناء على مجموعة من الاختبارات من اهمها اختبار **MSD** والملحق (3) يوضح القيم المثلى للمعلمتين والتي تحقق اقل مستوى لمربعات الخطاء ونلاحظ من الجدول ان القيمة المثلى لالفا هي ($\alpha = 0.9$) في حين ان القيمة المثلى لكاما هي ($\beta = 0.1$) ، والشكل (5) يوضح نتائج التمهيد الاسي المزدوج باستخدام طريقة هولت واتجاهات القيم العظمى والدنيا للمتغير المتنبأ به اعتمادا على قيدي التمهيد السابقين .



شكل (5) نتائج التمهيد المزدوج باستخدام طريقة هولت

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab 18 .

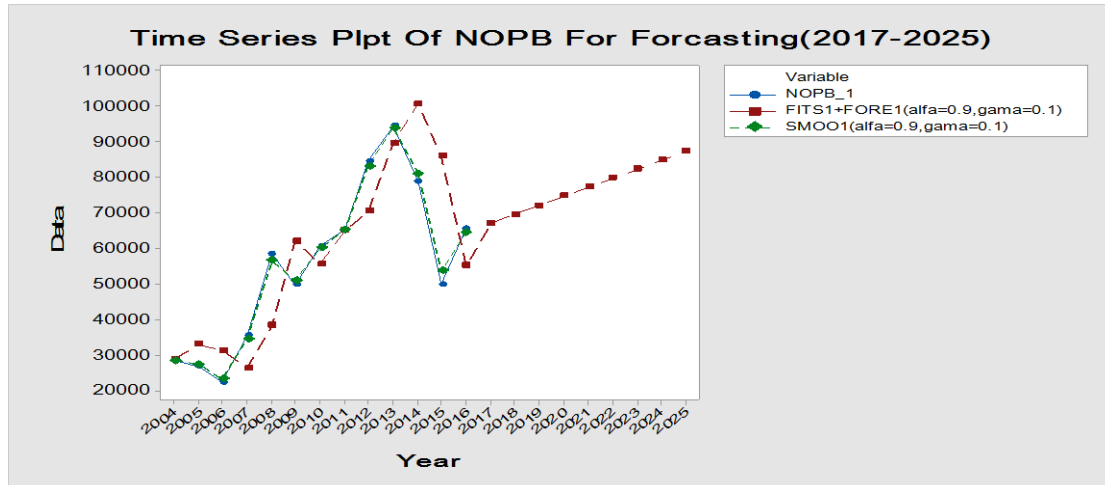


تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للرصيد الاساسي غير النفط في العراق [دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التمهيد الاسي]

ومن خلال استعمال هاتين المعلمتين وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Minitab 18) تم استخراج القيم المتنبأ بها للرصيد الاساسي غير النفط في العراق للمدة (2004-2025) وكما موضح في الجدول (2) والذي نلاحظ من خلاله ان الرصيد الاساسي غير النفط والمعير عن العجز الاساسي بعد استبعاد ايرادات وتكاليف النفط من المتوقع ان ياخذ اتجاها تصاعديا طالما بقيت الاوضاع المالية في العراق تدور في فلك التغيرات التي شهدتها منذ عام 2004 ولغاية 2016 ، ونلاحظ من الجدول ايضا ان هذا العجز يتوقع ان يرتفع الى (87.4) ترليون ID في عام 2025 وهذا يعني انه سينمو بنسبة تفوق 30% عما هو عليه في عام 2016 ، والشكل (6) يوضح الاتجاه العام للقيم المتنبأ بها لمتغير الرصيد الاساسي غير النفط. جدول (2): قيم التمهيد والقيم المتنبأ بها للرصيد الاساسي غير النفط في العراق لغاية 2025 .

Predict	Smooth	NOPB	years
28568	28365.6	28343.1	2004
32818	27210.2	26587.1	2005
31102	23035.8	22139.5	2006
26121	34327.9	35239.8	2007
38234	56412.5	58432.4	2008
62136	50944.3	49700.7	2009
55549	60094.4	60599.5	2010
65154	65357.5	65380.2	2011
70437	83337.1	84770.4	2012
89707	94098.9	94586.9	2013
100908	81103.9	78903.5	2014
85932	53536.5	49937.0	2015
55125	64600.7	65653.5	2016
Forecast			
67137.0			2017
69673.3			2018
72209.7			2019
74746.0			2020
77282.3			2021
79818.7			2022
82355.0			2023
84891.3			2024
87427.7			2025

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab 18 .



شكل (6): الاتجاه العام للقيم المتنبأ بها للرصيد الاساسي غير النفط في العراق لغاية 2025
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab 18 .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. اصبح الرصيد (العجز) الاساسي غير النفطي من المؤشرات المهمة التي لاغنى عنها في دول الريع النفطي نظرا لكونه يعبر عن حقيقة العجز المالي الاساسي في البلد ، وهو يمثل مؤشر دقيق عن واقع الاختلال الهيكلي في الاقتصاد بجانيه الحقيقي والمالي .
2. اخذ الرصيد (العجز) الاساسي غير النفطي في العراق اتجاهاً عاماً تصاعدياً (اذا انتقل من 28.3 ترليون ID في عام 2004م الى 94.6 ترليون (ID) في عام 2013) بسبب هيمنة الإيرادات النفطية على مجمل إيرادات الموازنة وتبعية النفقات العامة لها التي اخذت اتجاها مضطربا للزيادة بسبب تحسن اسعار وانتاج النفط في حين بقيت الإيرادات غير النفطية تراوح مكانها خاصتا مع الشلل الذي اصاب القطاع غير النفطي بسبب المنافسة غير المتكافئة التي خضع لها نتيجة الانفتاح الاقتصادي الامر الذي جعل مهمة تأمين الطلب الكلي المتزايد تقع على عاتق قطاع الاستيراد ، وعلى الرغم من الاتجاه التراجعي لهذا الرصيد الذي شهدته السنوات الثلاث الاخيرة الا انه لازل خارج المستويات المقبولة سواء كقيمة مطلقة او كنسبة الى (GDP) غير النفطي .
3. سجل هذا الرصيد كنسبة الى (GDP) غير النفطي في العراق اتجاها عاماً متناقصاً (اذا انتقل من 111.6% عام 2004 الى 34.9% عام 2016) ولكنه لازل ضمن المستويات غير الطبيعية ومن الواضح هنا ان النمو الذي حققته بعض القطاعات الخدمية وقطاع الاسكان ساهم في جعل معدل نمو GDP غير النفطي يتفوق على نمو الرصيد الاساسي غير النفطي هذا من جانب ومن جانب اخر فان السنوات الاخيرة والتي شهدت تراجع اسعار النفط مهدت لنمو الإيرادات و (GDP) غير النفطين .
4. تشير نتائج التنبؤ حول العجز الاساسي غير النفطي في العراق الى انه من المتوقع ان ياخذ اتجاها تصاعديا (يتوقع ان يصل الى 87.4 ترليون ID في عام 2025) فيما لو بقيت المتغيرات الاقتصادية المالية الاساسية في البلد تتذبذب باتجاه واحد مع استمرار هيمنة القطاع النفطي على (GDP) ، وعلى إيرادات الموازنة ، وفي هذا الصدد تشير كل التقديرات والتنبؤات المحلية والدولية الى استمرار النهج الريعي في الاقتصاد العراقي على الاقل في الاجل المتوسط ويعضد هذا الاتجاه غياب الرؤية الاستراتيجية للدولة حول الاليات التي يمكن من خلالها المزج بين التوازن الاقتصادي والسياسي .

ثانياً : التوصيات

1. ضرورة اعتماد الرصيد الاساسي غير النفطي كمؤشر مالي اساسي في خطط التنمية الوطنية وكذلك في الاصدارات الخاصة بالمؤسسات المالية في العراق وذلك لاهميته في التعبير عن مستوى التوزيع الذي وصل اليه الاقتصاد ومدى قدرته على تحقيق الاستدامة المالية ، لذلك على دوائر الاحصاء المتخصصة في العراق حساب هذا المؤشر بشكل دقيق ونشر بيانات سنوية عنه من اجل اطلاق الجهات ذات العلاقة على حقيقة الاختلال المالي والاقتصادي في البلد .
2. امكانية اتخاذ السياسة المالية في العراق برنامجاً لتخفيض العجز في هذا المؤشر وبمعدل 2% سنويا وهذا الهدف قابل للتحقيق فيما لو استمرت وتطورت اجراءات دعم الإيرادات غير النفطية التي ابتدئتها الحكومة مع تراجع إيرادات النفط في عام 2015 والاعوام التي تلتها ، ويمكن وفق هذا الاجراء ان تصل نسبة هذا المؤشر الى GDP غير النفطي الى نحو (30-35%) فيما لو افترضنا نمو هذا الناتج بمعدل 4% سنويا وهذا يمكن تحقيقه اذا ما تم تحفيز القطاعات غير النفطية بالاعتماد على إيرادات النفط التي يتوقع ان تزداد للاعوام القادمة تحت تأثير تحسن الاسعار ونمو الانتاج .

المصادر

1. Jeffrey Frankel, "The Natural Resource Curse: A Survey," National Bureau of Economic Research, March 2010.



تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للرصيد الاساسي غير النفط في العراق [دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التمهيد الاسي]

2. Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics* 53, no. 3 (2001): 332, accessed April 13, 2017, doi:10.1353/wp.2001.0011.
3. البنك المركزي العراقي ، التقارير الاحصائية السنوية للاعوام 2004-2016 .
4. جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية ، دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع ، الحسابات الختامية للسنوات 2004-2011 .
5. د. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، ط1، 1992، ص105.
6. د. عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والانفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثاره الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 . ص 119.
7. د. عدنان ماجد عبدالرحمن بري ، طرق التنبؤ الاحصائي ، الجزء الاول ، قسم الاحصاء وبحوث العمليات، جامعة الملك سعود ، 2002 . على الموقع الالكتروني .
<http://www.abarry.ws/books/statisticalForecast.pdf> (18/12/2018)
8. د. مظهر محمد صالح ، التعزيز المالي في العراق - رؤية للاعوام 2018-2020 ، مقال منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين على الموقع الالكتروني <http://iraquieconomists.net/ar> بتاريخ 2017/1/12 .
9. د. ميثم لعبيبي اسماعيل التميمي ، قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1980-1998 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2005 .
10. عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للأقتصاد العام"، دار المعرفة الجامعية، 1996.
11. عامر سامي منير ، تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2006.
12. غزوان هاني محمود ، تحسين طريقة التمهيد الاسي البسيط للتكهن بالسلاسل الزمنية ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد 18 ، 2010 .
13. وزارة المالية في جمهورية العراق ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، توحيد حسابات الموازنة الختامية للسنوات 2012-2016 .



تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للرصيد الاساسي غير النفط في العراق [دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التمهيد الاسي]

الملاحق

ملحق (1): صافي النفقات الفعلية الكلية ومكوناتها في العراق للمدة 2004-2016 (مليار ID)

السنوات	النفقات الفعلية الكلية	نفقات قطاع النفط الكلية	نفقات قطاع النفط الجارية	نفقات قطاع النفط الاستثمارية	الفوائد المدفوعة	صافي النفقات الفعلية الكلية
2004	31521	2671.9	1493.9	1178	111	28738.1
2005	30813	3153.9	1698.9	1455	85	27574.1
2006	37497	12868	2992	9876	307.5	24321.5
2007	39308	433.1	81.6	351.5	620.1	38254.8
2008	67277	3831	20	3811	669.6	62776.4
2009	55589	559.6	28	531.6	275.7	54753.7
2010	70143	2043	1398	645	916.5	67183.5
2011	78758	6149	1910	4239	1481.8	71127.2
2012	105139	11221.2	2615.6	8605.6	656.4	93261.4
2013	119127	15456.3	2207.8	13248.5	960.8	102709.9
2014	99278	8221	1678	6543	550	90507
2015	80396	14459	778	13681	1400	64537
2016	92450	9796.5	280.5	9516	1800	80853.5

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :-

- 1- جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية ، دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع ، الحسابات الختامية للسنوات 2004-2011 .
- 2- وزارة المالية في جمهورية العراق ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، توحيد حسابات الموازنة الختامية للسنوات 2012-2016 .
- 3- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاحصائية السنوية للاعوام 2004-2016 .

ملحق (2): الرصيد الاساسي غير النفط كنسبة الى GDP الجاري في العراق للمدة 2004-2016 .

السنوات	الرصيد الاساسي غير النفط / GDP	الرصيد الاساسي غير النفط / non oil GDP
2004	-59.1	-111.6
2005	-41.1	-70.5
2006	-23.2	-38.6
2007	-31.5	-54.6
2008	-37.1	-66.3
2009	-38.1	-66.8
2010	-35.2	-59.8
2011	-30.1	-51.8
2012	-33.3	-57.5
2013	-34.6	-58.7
2014	-30.5	-53.3
2015	-26.1	-38.9
2016	-32.1	-49.1
المعدل	-59.8	-34.9

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :-

- 1- جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية ، دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع ، الحسابات الختامية للسنوات 2004-2011 .
- 2- وزارة المالية في جمهورية العراق ، دائرة المحاسبة ، قسم التوحيد ، توحيد حسابات الموازنة الختامية للسنوات 2012-2016 .
- 3- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاحصائية السنوية للاعوام 2004-2016 .



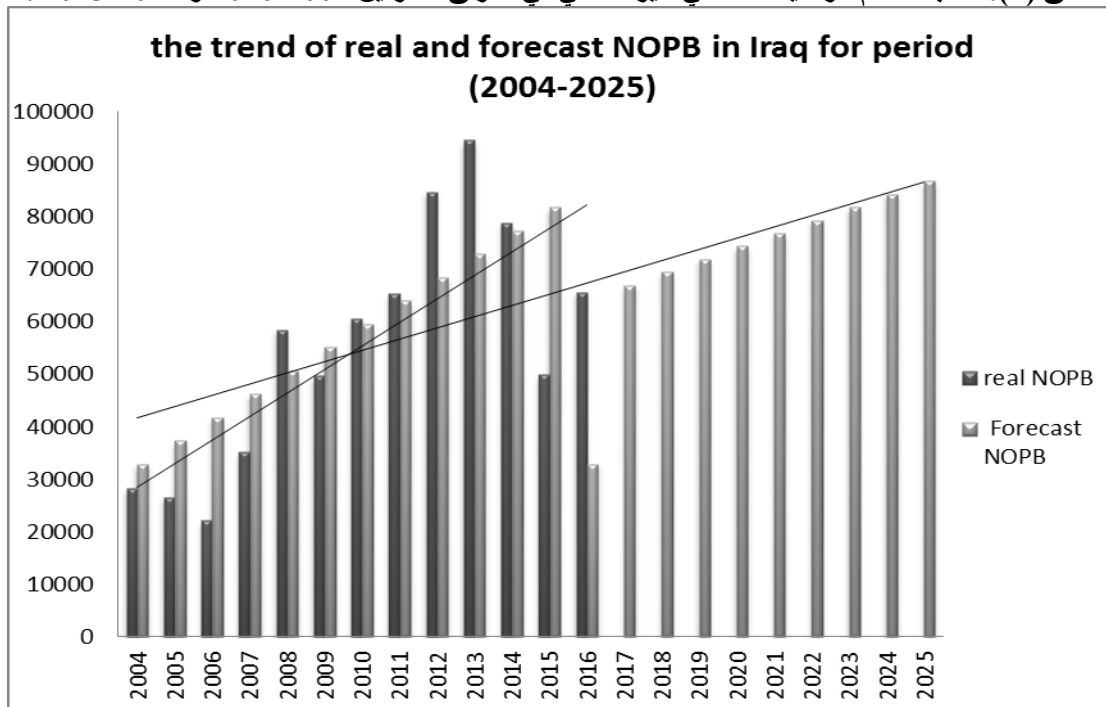
تحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية للرصيد الاساسي غير النفطي في العراق [دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التمهيد الاسي]

ملحق (3): تحديد القيم المثلى لالفا α وكاما λ .

α	λ	MSD
0.1	0.1	234672943
0.2	0.1	251111800
0.3	0.1	251112806
0.4	0.1	255649201
0.5	0.1	247734225
0.6	0.1	239254465
0.7	0.1	232160561
0.8	0.1	227050186
0.9	0.1	223881095

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab 18 .

ملحق (4): الاتجاه العام للرصيد الاساسي غير النفطي في العراق للفترتين 2016-2004 و 2025-2017 .



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab 18 .



Analyzing current and future direction of non-oil primary balance: Case Study of Iraq Using Exponential Smoothing model

Abstract

In recent years, non-oil primary balance indicator has been given considerable financial important in rentier state. It highly depends on this indicator to afford a clear and proper picture of public finance situation in term of appropriate and sustainability in these countries, due to it excludes the effect of oil- rental from compound of financial accounts which provide sufficient information to economic policy makers of how economy is able to create potential added value and then changes by eliminating one sided shades of economy. In Iraq, since, 2004, the deficit in value of this indicator has increased, due to almost complete dependence on the revenues of the oil to finance the budget and the obvious decline of the non-oil sectors contribution in the economy. By using Exponential Smoothing method for predicting the role of this indicator till 2025, It has been shown that the trend of this indicator will rise with the assumption that Iraq's economic and financial policy remains essentially unchanged. This research recommends, policy maker should adopt economy policy that reduce the non-oil deficit by 3% annually and allocating part of the oil revenues to support strategic projects in another sectors.

Keyword: non-oil primary balance, Exponential Smoothing